المنتدى الثاني لحوار السياسات

لوكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية والآسيوية في منظمة التعاون الإسلامي

مذكرة المفاهيم والبرنامج

الدار البيضاء، 20-21 فبراير 2025

أ. السياق

1. في إطار جهودهما المشتركة، قامت إدارة التعاون وتنمية القدرات في البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنظيم النسخة الثانية لمنتدى حوار السياسات لوكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية والآسيوية في منظمة التعاون الإسلامي، يومي 20 و21 فبراير 2025 في الدار البيضاء، المغرب.
يعتبر هذا المنتدى جزءًا محوريًا من الأجندة السنوية التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي. فهو يبرز التزام المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية بتعزيز الحوار والتعاون في مجال تشجيع الاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2. يبرز التقرير السنوي لعام 2023 حول مناخ الاستثمار والفرص، مع تركيز خاص على رقمنة خدمات وكالات تشجيع الاستثمار، والذي أعده المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، على أهمية تعزيز التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق تكامل اقتصادي أكثر فعالية. يشير التقرير إلى أن الاقتصاد الرقمي يمثل فرصة كبيرة لتحويل اقتصادات هذه الدول، من خلال تسريع النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة. ومع ذلك، يبرز التقرير الحاجة إلى استثمارات كبيرة في قطاعات متعددة لدعم تبني تقنيات الإنتاج الرقمي المتقدمة، ولتفادي تخلف بعض الدول عن الركب في هذا المجال. كما يكشف التحليل الوارد في التقرير عن وجود إمكانات استثمارية ضخمة وغير مستغلة داخل دول منظمة التعاون الإسلامي، خصوصا في مجال الاقتصاد الرقمي. ويوصي التقرير الدول الأعضاء بالرفع من جهود التعاون لتنفيذ إصلاحات استثمارية، وتحسين الظروف العامة لجذب الاستثمارات، وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية. كما يدعو التقرير إلى:

- إعطاء الأولوية لتنفيذ إصلاحات استثمارية شاملة: ينبغي للدول الأعضاء التركيز على تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط القوانين والأنظمة، وتسهيل العمليات، وتعزيز الشفافية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- تعزيز الظروف العامة لجذب الاستثمار: يتعين على البلدان الأعضاء العمل على تطوير البنية التحتية، وتيسير الوصول إلى التمويل، وخلق بيئة أعمال مستقرة، حيث سيساهم تطوير هذه المجالات في خلق مناخ ملائم للمستثمرين المحليين والأجانب.

- وضع سياسات لتعزيز القدرة التنافسية: يتعين على الدول الأعضاء أن تسعى بنشاط لتعزيز قدرتها التنافسية الدولية وتحديد القطاعات الرئيسية للنمو والتنمية.

- تطوير استراتيجيات وأنشطة مشتركة: يُشجع البلدان الأعضاء على الاتفاق على استراتيجيات مشتركة لتشجيع الاستثمار، مما سيساهم في تعزيز جهودها لجذب الاستثمارات وبناء علامة تجارية موحدة للمنطقة.

- التواصل مع السوق العالمية: ينبغي لوكالات تشجيع الاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي المشاركة في المعارض والأسواق الدولية والجولات الترويجية لعرض فرص الاستثمار ومناخه أمام المستثمرين المحتملين.

- استغلال القنوات الرقمية: يتعين على هيئات تشجيع الاستثمار استخدام مواقعها الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال للتواصل بشأن الفرص الاستثمارية والتشريعات والحوافز والإجراءات الخاصة بالمستثمرين الأجانب، مما يساعد في الوصول إلى جمهور أوسع.

- الاستثمار في بناء القدرات: ينبغي للدول الأعضاء استثمار مواردها في مبادرات تدريب المهنيين العاملين في وكالات تشجيع الاستثمار، وتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم بسياسات واستراتيجيات الاستثمار.
- تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء: لمعالجة التحديات التي تواجه وكالات تشجيع الاستثمار، يجب على بلدان منظمة التعاون الإسلامي تعزيز التعاون فيما بينها، وتبادل الموارد والخبرات لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3. في الختام، يتوقع أن يساهم تنفيذ التوصيات المذكورة في التقرير السنوي لمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2023 حول مناخ الاستثمار والفرص مع التركيز على رقمنة خدمات وكالات تشجيع الاستثمار، في تمكين الدول الأعضاء من إنشاء إطار عمل أكثر تماسكًا ودعمًا لترويج الاستثمار، مما يؤدي إلى تحقيق فوائد كبيرة لجميع الدول المشاركة. من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال تشجيع الاستثمار وتسهيله، يمكن تبادل الموارد القيمة وأفضل الممارسات مع توحيد وتنسيق حضورها في السوق العالمية. لن يسهم هذا النهج التعاوني فقط في جذب استثمارات أكبر وأكثر تنوعا تعود بالنفع على بلدان متعددة، بل سيساعد أيضا في تبسيط القوانين والإجراءات، مما يسهل على المستثمرين الأجانب التنقل في المنطقة. وفي نهاية المطاف، فإن بناء مناخ استثماري قوي وموحد، كما تم توضيحه في التقرير، من شأنه تعزيز مناخ الاستثمار الفردي لكل دولة عضو والمساهمة في النمو الاقتصادي المتبادل والتنمية المستدامة في جميع مناطق منظمة التعاون الإسلامي. ستساهم هذه الجهود في تمكين دول منظمة التعاون الإسلامي من تحقيق الازدهار في ظل المنافسة العالمية، وتعزيز مستقبل أكثر ازدهارًا لكافة الدول الأعضاء.

ب. حوار السياسات: الأساس المنطقي والأهمية

4. يُعقد منتدى حوار السياسات لمنظمة التعاون الإسلامي في وقت حاسم، ويكتسب أهمية خاصة في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي الحالية وتطور أنماط الاستثمار. ومع التحولات التي تشهدها الأسواق العالمية نتيجة للتوترات الجيوسياسية وتغير ميول المستهلكين وظهور تقنيات جديدة، بات من الضروري أن تتعاون الدول بشكل فعال للتكيف مع هذه التغيرات.

5. يمكن أن يساهم تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تحقيق فهم أعمق للتحديات والفرص الفريدة التي تواجه كل دولة. من خلال تبادل الأفكار وأفضل الممارسات، تستطيع الدول الأعضاء العمل سويا لتطوير سياسات لا تساهم فقط في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، بل تتماشى أيضًا مع الأهداف الإقليمية للنمو الاقتصادي المستدام. يوفر المنتدى فرصة مميزة لأصحاب المصلحة للمشاركة في حوار مفتوح، مما يعزز بيئة تسمح بظهور الأفكار والاستراتيجيات المبتكرة.

6. علاوة على ذلك، فإن الطبيعة التعاونية للمنتدى ستشجع الدول الأعضاء على تجميع مواردها ومعارفها، مما سيمكنها من صياغة استراتيجيات استثمارية شاملة ومتماسكة تتناسب مع السياقات والاحتياجات المحددة لدول منظمة التعاون الإسلامي. وتُعتبر هذه الاستراتيجية ضرورية لمعالجة الحواجز التي تعترض الاستثمار والاستفادة من نقاط القوة في كل دولة عضو.

7. سيعمل منتدى حوار السياسات التابع لمنظمة التعاون الإسلامي كمحفز لتحسين المشهد الاستثماري العام داخل الدول الأعضاء. من خلال تعزيز ثقافة التعاون وتبادل المعرفة، يمكن للمنتدى أن يساعد الدول

الأعضـــاء على خلق بيئة عمل أكثر ملاءمة لجذب الاســـتثمارات المحلية والأجنبية. تمتلك هذه المبادرة القدرة على تحفيز النمو الاقتصـادي، وخلق فرص العمل، ودفع التقدم في جميع أنحاء المنطقة، مما يضـع دول منظمة التعاون الإسلامي في موقف يمكنها من الازدهار في سوق عالمية تزداد تنافسية.

ج. أهداف حوار السياسات

8. الهدف الرئيسي لمنتدى حوار السياسات هو توفير مساحة تفاعلية تتيح للمشاركين تبادل الخبرات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك الحوافز والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ستتيح هذه المنصة للدول الأعضاء المشاركة في مناقشات تهدف إلى تحسين وتنسيق استراتيجيات ترويج الاستثمار بما يتناسب مع احتياجاتها وظروفها الخاصة.

9. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المنتدى إلى تعزيز التنسيق بين وكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومنحها الفرصة لمناقشة قضايا ترويج الاستثمار والتعاون في هذا المجال. في ظل التحديات الراهنة التي تواجه هذه الوكالات، والتي تؤدي دوراً حيوياً في جذب الاستثمار وإدارة سلاسل التوريد، سيساهم المنتدى في تبادل الأفكار وأفضل الممارسات لتحسين عملياتها وزيادة فعاليتها.

10. يهدف منتدى حوار السياسات إلى بحث إمكانية إنشاء منصة للحوار الفعّال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز على صياغة توصيات تساعد هيئات تشجيع الاستثمار في جذب الاستثمارات نحو المشاريع التنموية الحيوية مثل البنية التحتية، والرعاية الصحية، والتعليم. من خلال تعزيز تبادل المعرفة والتعاون بين هذه الهيئات، يسعى المنتدى إلى التصدي للتحديات المشتركة وتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وسوف يعمل هذا النهج المنسق على الاستفادة من نقاط القوة والموارد في مختلف البلدان الأعضاء، مما يساهم في نهاية المطاف في خلق بيئة استثمارية أقوى في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي. إن تعزيز مناخ الاستثمار أمر أساسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان توجيه الموارد المالية نحو المشاريع التي تترك أثراً كبيراً على النمو الاقتصادي والتنمية. وعليه، سيساهم المنتدى في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تأمين الاستثمارات الضرورية لتحقيق أهدافها التنموية.

11. لتحقيق أقصى قدر من النتائج، من المهم أن تستخدم هيئات تشجيع الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي هذا المنتدى لتنسيق الجهود بشكل استباقي لتعزيز مناخ الاستثمار، سواء على المستوى المحلي أو الدولي. ويمكن أن يشمل ذلك المناقشات حول تحسين مناخ الأعمال، وترقية البنية الأساسية الحيوية - وخاصة في مجال النقل والطاقة - وتعزيز التجارة والاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي، وتبني سياسات فعّالة لتشجيع الاستثمار. ومن خلال هذه المنصة، يمكن للدول الأعضاء استكشاف التحديات واغتنام الفرص في المشهد الاقتصادي العالمي المتطور بشكل فعال.

د. النتائج المتوقعة

- من المتوقع أن يسهم المنتدى في بناء شبكة قوية تربط بين مسؤولي الاستثمار من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يسهل التبادل المستمر للأفكار وأفضل الممارسات والاقتراحات، ويعزز التعاون والتكامل في جهود الترويج للاستثمار.

- سيعمل المشاركون على تعزيز قدرات هيئات تشجيع الاستثمار في دولهم لدعم السياسات بشكل فعال. ومن خلال تعزيز هذه الوظائف، يمكن لهيئات تشجيع الاستثمار سد الفجوة بين المستثمرين وصناع السياسات بشكل أكثر فعالية، مما يسهم في تحسين مناخ الاستثمار العام في بلدانهم.

- سيعمّق المنتدى المناقشات حول العناصر الرئيسية لأجندة تشجيع الاستثمار، بما في ذلك الدعوة إلى السياسات، والإصلاحات الإدارية الضرورية، والتكامل بين الأدوات الاستثمارية الثنائية والإقليمية والدولية. كما سيتناول المنتدى الاستخدام الاستراتيجي للحوافز لجذب الاستثمار.

- من بين النتائج المهمة التي سوف تترتب على ذلك تحديد وتقييم حالة الإصلاحات السياسية والتنموية في المجالات الرئيسية المتصلة بالاستثمار الدولي. وسوف توفر هذه العملية فهما عميقا للحواجز القائمة والفرص المتاحة لتحسين سياسات الاستثمار بشكل أكبر.

- سيمهّد المنتدى الطريق لعقد اجتماعات دورية حول السياسات، تهدف إلى معالجة القضايا الناشئة في مجال سياسة الاستثمار والترويج له، مما يضمن بقاء الدول الأعضاء مواكبة للتطورات وسباقة في مواجهة التحديات المستقبلية.

- وأخيراً، سيعمل المنتدى على بناء قاعدة معرفية جماعية تدعم هيئات ترويج الاستثمار في توسيع جهودها بفاعلية. من خلال الاستفادة من الخبرات المشتركة، سيتمكن المشاركون من تحديد استراتيجيات مبتكرة وأفضل الممارسات لجذب الاستثمار في ظل الاقتصاد العالمي المتغير بسرعة.

- من خلال تحقيق هذه الأهداف، سيلعب منتدى حوار السياسات في الدار البيضاء دوراً محورياً في تعزيز التعاون بين وكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يؤدي في النهاية إلى تعزيز فعاليتها في جذب الاستثمارات الأجنبية.

ه. المواضيع المطروحة للمناقشة وشكل المنتدى

12. مع تكثيف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لجهودها في مجال ترويج الاستثمار، يوفر إنشاء رابطة أو إطار تعاوني بين وكالات تشجيع الاستثمار فرصة مهمة لتعزيز التعاون. يوضح هذا الجزء المواضيع الرئيسية التي ستوجه المناقشات الرامية إلى إنشاء إطار قوي لتعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء. من خلال استكشاف مجالات مثل هياكل الحوكمة، والأهداف الاستراتيجية، وتبادل المعرفة، والمبادرات التسويقية المشتركة، يمكن لأصحاب المصلحة تحسين مناخ الاستثمار وتنسيق الجهود بشكل فعال. هذا الانخراط في المناقشات سيسهم في النهاية في تحقيق النمو الاقتصادي الإقليمي وتعزيز التكامل بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

- **إنشاء هياكل الحوكمة:** مناقشة أطر الحوكمة اللازمة للمنصة/ الجمعية المقترحة، بما في ذلك الأدوار القيادية وعمليات صنع القرار ومعايير العضوية. وهو ما يضمن إرشادات واضحة للعمل والمساءلة بين هيئات تشجيع الاستثمار الأعضاء.

- **مشاركة أفضل الممارسات والموارد:** استكشاف آليات تبادل الاستراتيجيات الناجحة وأفضل الممارسات والموارد بين هيئات تشجيع الاستثمار. يمكن أن يتضمن ذلك دراسات الحالة، وبرامج

التدريب، والمبادرات المشتركة التي تهدف إلى تعزيز فعالية جهود الترويج للاستثمار في مختلف دول منظمة التعاون الإسلامي.

- **استراتيجيات التسويق والترويج المشتركة:** تطوير مبادرات تسويقية تعاونية تهدف إلى تعزيز فرص الاستثمار الجماعي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. يتضمن ذلك إنشاء استراتيجية موحدة للعلامة التجارية تبرز المزايا الفريدة للاستثمار في مختلف الدول الأعضاء.

- **تنمية القدرات والتطوير المهني:** تحديد احتياجات التدريب وبناء القدرات لموظفي هيئات الاستثمار لضمان تزويدهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية. يمكن أن يتضمن ذلك ورش عمل، وندوات، وبرامج تبادل تركز على سياسات الاستثمار، ومهارات التفاوض، وخدمة العملاء.

- **دمج الأدوات الرقمية والتكنولوجيا:** مناقشة دور التكنولوجيا الرقمية في تعزيز جهود الترويج للاستثمار، بما في ذلك إنشاء منصة افتراضية للتواصل وتبادل الموارد بين هيئات تشجيع الاستثمار الأعضاء. ويمكن أن يشمل هذا أيضًا استخدام تحليل البيانات الرقمية لتحديد اتجاهات وفرص الاستثمار.

- **إطار الرصد والتقييم:** إنشاء نظام لمراقبة وتقييم فعالية مبادرات الجمعية والأثر العام لاستراتيجيات الترويج للاستثمار في الدول الأعضاء. يمكن أن توفر التقييمات المنتظمة رؤى قيمة لتحسين الأداء المستمر والتكيف مع تغيرات ديناميكيات السوق.

13. من خلال معالجة هذه المواضيع، تستطيع الدول الأعضاء وضع أساس قوي لإطار فعال للشراكة أو التعاون، مما يعزز التنسيق والتأثير الذي تحققه وكالاتها لتشجيع الاستثمار.

14. سيتم تنظيم المشاركين في مجموعات صغيرة تتكون من 4 إلى 6 ممثلين من مختلف وكالات تشجيع الاستثمار. ستُوجه كل مجموعة بواسطة مشرفين من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة. ستشارك هذه المجموعات في مناقشات محددة حول إنشاء رابطة لهيئات ترويج الاستثمار ووضع الإطار اللازم للتعاون بين الدول الأعضاء.

و. الجمهور المستهدف

15. سيكون المسؤولون عن وكالات تشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي هم الشركاء الرئيسيون في حوار السياسات.

ز. مشروع البرنامج

	اليوم الأول
10:00-9:30	**تسجيل**
10:30-10:00	▪ كلمة ترحيبية لممثل وزارة الاستثمار والتقانية وتقييم السياسات العمومية للمملكة المغربية ▪ كلمة السيد أحمد بخاري ممثل البنك الإسلامي للتنمية ▪ كلمة السيدة لطيفة البوعبدلاوي، المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ▪ صورة تذكارية للمشاركين

11:00-10:30	استراحة
13:00-11:00	**الجلسة الأولى: حالة تدفقات الاستثمار والاحتياجات المؤسسية المتعلقة بتشجيع الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي** ***الرئيس: ممثل البنك الإسلامي للتنمية*** ▪ آفاق وفرص الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الإسلامي (من قبل الدكتور إرهان توربيدار، ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة -عرض تقديمي افتراضي عبر الإنترنت) ▪ دور اتفاقيات الاستثمار في تعزيز حوار السياسات بين هيئات تشجيع الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي (من قبل السيد فينسنت باير، ممثل الأونكتاد) ▪ تيسير الاستثمار من أجل التنمية في العصر الرقمي: اغتنام الفرص الجديدة معًا (من قبل السيد ماثيو ستيفنسون، ممثل المنتدى الاقتصادي العالمي) ▪ دور رابطة وكالات تشجيع الاستثمار العالمية في تنمية القدرات وحوار سياسات وكالات تشجيع الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي (من قبل السيد خوسيه مارتينز، ممثل WAIPA) ▪ الأسئلة والأجوبة
15:00-13:30	استراحة الغداء
16:30-15:00	**الجلسة الثانية :عرض تجارب الدول في مجال تشجيع الاستثمار** ***الرئيسة: المديرة العامة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة*** ▪ المغرب، تركيا، أوغندة، السنغال، باكستان، ماليزيا ▪ الأسئلة والأجوبة
	اليوم الثاني
10:30-9:00	**الجلسة الثالثة: عرض تقديمي حول مقترح إنشاء إطار للتعاون بين وكالات تشجيع الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي** **المتدخلون:** ممثلو البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة **الرئيس: ممثل وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية للمملكة المغربية**
11:00-10:30	استراحة
13:00-11:00	**الجلسة الرابعة: حوار السياسات بين وكالات تشجيع الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي بشأن اقتراح إنشاء إطار للتعاون بين وكالات تشجيع الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي** **المشرفون:** ممثلو البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة
13:30-13:00	**الجلسة الختامية** تلاوة توصيات حوار السياسات الكلمة الختامية للمركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية ووزارة الاستثمار للمملكة المغربية
15:00-13:30	استراحة الغداء
18:00-16:00	**جولة في مدينة الدار البيضاء**